جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

يونيو 2016

برنامج التحول الوطني 2020: طريق المملكة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

- وافق مجلس الوزراء السعودي في 6 يونيو 2016 على برنامج التحول الوطني للمملكة (برنامج التحول الوطني 2020)، وهو يبشر بعهد جديد يتبنى سياسة شاملة لإصلاح الاقتصاد.
- تقدّر التكلفة الإجمالية لبرنامج التحول الوطني التي سيتحملها القطاعين العام والخاص بنحو 447 مليار ريال.
- يبلغ إجمالي التكلفة التقديرية لبرامج التحول الوطني التي ستتحملها الحكومة 268,4 مليار ريال، وسيساهم القطاع الخاص بنسبة الـ 40 بالمائة المتبقية، والتي تساوي 179 مليار ريال.
- التمويل الحكومي لهذه البرامج سيستخدم مبالغ مخصصة في الميزانيات السابقة، إضافة إلى مبالغ جديدة من الميزانية.
- أكبر جهتين حكوميتين حظيتا بالتمويل الحكومي كجزء من برنامج التحول الوطني وزارة الإسكان والهيئة الملكية للجبيل وينبع، حيث حصلتا مجتمعتين على 100,8 مليار ريال (37,5 بالمائة من إجمالي الإنفاق).
- قمنا بتعديل بعض توقعاتنا للعامين 2016 و2017 لنعكس تأثير المبادرات التي اشتمل عليها برنامج التحول الوطني.
- كذلك، أصبح تدفق المعلومات عموماً في الآونة الأخيرة أفضل مما توقعنا، وسيؤدي ذلك إلى تحسين توقعاتنا بشأن الميزانية العامة والميزان التجاري.

توزيع تكلفة برنامج التحول الوطني على القطاعين العام والخاص	مليار ريال	نسبة مئوية من الإجمالي
إجمالي ما يتحمله القطاع العام	268	60
إجمالي ما يتحمله القطاع الخاص	179	40
القيمة الكلية	**447**	**100**

شكل 1: رسم توضيحي لبرنامج التحول الوطني

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

راجا أسد خان
اقتصادي أول
rkhan@jadwa.com

راكان آل الشيخ
محلل أبحاث
ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034 .

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

- تماشياً مع الأهداف المالية المتضمنة في برنامج التحول الوطني وكذلك التحسن في الإنفاق حتى المرحلة الحالية من العام، قمنا بتخفيض تقديراتنا للإنفاق الحكومي إلى 861 مليار ريال، ليصبح أعلى بقليل عن الإنفاق المقرر في الميزانية والبالغ 840 مليار ريال.
- يتوقع أن يبقى نمو الإقراض قوياً رغم التباطؤ في المؤشرات النقدية، مما يضمن الدعم لنمو القطاع غير النفطي، وسيأتي قطاعي الخدمات والتجزئة في الصدارة.
- استراتيجية التمويل المزدوجة المتبعة حالياً ستركز أكثر على إصدار سندات الدين وتقلل من السحب من احتياطي النقد الأجنبي، وهناك احتمال لإصدار سندات دين أجنبي.

نظرة عامة إلى برنامج التحول الوطني

أقر مجلس الوزراء في 6 يونيو 2016 برنامج التحول الوطني للمملكة 2020.

أقر مجلس الوزراء في 6 يونيو 2016 برنامج التحول الوطني للمملكة 2020. ويرتبط هذا البرنامج مباشرة بالرؤية السعودية 2030 التي تم الإعلان عنها في أبريل وتتضمن إصلاحات جذرية في الاقتصاد السعودي. ويتألف البرنامج من نموذج تشغيلي يحدد الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة، ويحول تلك الأهداف إلى مبادرات ويعمل على تطوير العمل المشترك لتحقيق الأهداف الوطنية العامة (شكل 1). كذلك، يشمل البرنامج عدد من الممكّنات التي ستساعد على ضمان سير العمل بطريقة سلسة. وتشمل هذه الممكّنات التزام الشفافية من خلال ضمان متابعة سير تنفيذ البرامج، والتزام المؤسساتية من خلال تطبيق نموذج حوكمة يجعل تنفيذ كل من برنامج التحول الوطني والرؤية حسب أفضل الممارسات العالمية، والدعم التخصصي من خلال زيادة التعاون بين مختلف الجهات الحكومية.

يرتبط هذا البرنامج مباشرة بالرؤية السعودية 2030 التي تم الإعلان عنها في أبريل.

تم تصميم برنامج التحول الوطني بطريقة فريدة، وقد حددت 178 هدفاً استراتيجياً و 371 مؤشراً و346 من المستهدفات لعدد 24 جهة حكومية. وتم ابتكار أسلوب عملي جداً لمجابهة التحديات مع عدد من الأهداف الاستراتيجية المحددة، والمعايير المناسبة، ومؤشرات قياس الأداء الرئيسية. كذلك، حظيت مشاركة القطاع الخاص في العديد من جوانب برنامج التحول الوطني باهتمام خاص، في

حدد برنامج التحول الوطني 178 هدفاً استراتيجياً و 371 مؤشراً و346 من المستهدفات لعدد 24 جهة حكومية.

تم ابتكار أسلوب عملي جداً لمجابهة التحديات مع عدد من الأهداف الاستراتيجية المحددة، والمعايير المناسبة، مؤشرات قياس الأداء الرئيسية.

شكل 2: نموذج عملي لبرنامج التحول الوطني

تتضمن المرحلة الأولى من البرنامج تحديد التحديات التي تقف بطريق تحقيق أهداف رؤية 2030.

تتضمن المرحلة الثانية تطوير المبادرات على المستوى الوزاري.

تتضمن المرحلة الثالثة تنفيذ الخطط الموضوعة لكل من المبادرات.

تتضمن المرحلة الرابعة نشر نتائج الجهات الحكومية من أجل مراجعة أدائها.

إشارة إلى الأسلوب الشامل الذي استخدم في صياغة البرنامج. فتم وضع نموذج عملي ذو معايير واضحة لضمان كفاءة الخطط ومدى تكامل العمل الحكومي (شكل2). تتضمن المرحلة الأولى من البرنامج تحديد التحديات التي تقف في طريق تحقيق أهداف رؤية 2030، حيث وضعت تواريخ تبدأ من عام 2016 إلى 2020 لمعالجة هذه التحديات. وتم وضع عدد من الأهداف المؤقتة من خلال مقارنة الوضع الحالي مع المعايير العالمية والاقليمية. تشتمل المرحلة الثانية من البرنامج على مبادرات تم إعدادها على المستوى الوزاري، وهي كذلك تمت مناقشتها بواسطة خبراء محليين وعالميين وممثلين من القطاع الخاص. تتضمن المرحلة الثالثة من البرنامج خطة التنفيذ الموضوعة لكل مبادرة من مبادرات البرنامج الوطني. ونتوقع أن يتم الإعلان عن خطط التنفيذ تلك على المستوى الوزاري خلال الشهور القادمة. تتضمن كل خطة من تلك الخطط تحليل دقيق للمبادرات ومواعيد التنفيذ وخطواته كما توضح وتحدد المسؤوليات ودرجة الاعتماد والارتباط بين المبادرات، إضافةً إلى حصر الموارد البشرية والتشريعية والمالية اللازمة. تتضمن المرحلة الرابعة من البرنامج نشر أهداف ونتائج الجهات الحكومية من أجل مراجعة أدائها مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، حيث يلزم ذلك إنشاء لوحة لقياس مؤشرات الأداء وتحديثها باستمرار لكي يتم تحليل النتائج. وأخيراً تتضمن المرحلة

جدول 1: تمويل برنامج التحول الوطني حسب الجهة الحكومية

المبادرات التي ستطلق في 2016	التكلفة لخمس	عدد الأهداف	نسبة من إجمالي	متوسط تكلفة الهدف
وزارة الإسكان	59.2	3	22.0	19.7
الهيئة الملكية للجبيل و ينبع	41.6	9	15.5	4.6
وزارة التعليم	24.4	8	9.1	3.0
وزارة الصحة	23.1	16	8.6	1.4
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	14.9	10	5.6	1.5
وزارة الزراعة*	13.9	14	5.2	1.0
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية**	13.3	13	4.9	1.0
وزارة المياه والكهرباء*	12.9	6	4.8	2.2
الهيئة العامة للسياحة	10.5	4	3.9	2.6
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	8.3	7	3.1	1.2
الهيئة العامة للرياضة	7.7	4	2.9	1.9
وزارة النقل	5.6	9	2.1	0.6
مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	5.2	4	1.9	1.3
وزارة التجارة والصناعة*	4.3	11	1.6	0.4
وزارة الشؤون البلدية والقروية	4.2	7	1.6	0.6
وزارة المالية	3.4	6	1.3	0.6
وزارة الثقافة والإعلام	3.3	4	1.2	0.8
وزارة الاقتصاد والتخطيط	3.3	6	1.2	0.5
وزارة العدل	3.2	7	1.2	0.5
وزارة البترول والثروة المعدنية*	2.7	7	1.0	0.4
الهيئة العامة للاستثمار	1.1	5	0.4	0.2
معهد الإدارة العامة	0.8	2	0.3	0.4
وزارة الخدمة المدنية	0.8	5	0.3	0.2
الهيئة العامة للغذاء والدواء	0.5	6	0.2	0.1
وزارة الحج	0.3	5	0.1	0.1
الإجمالي	268.4	178	100.0	1.5

سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات على الجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها*

تم دمجها من قبل جدوى للاستثمار**

تتضمن المرحلة الخامسة المراجعات الدورية والمتابعة.

قدّرت تكلفة المبالغ التي سيتحملها القطاع العام خلال الفترة من أجل تنفيذ البرنامج بنحو 268,4 مليار ريال...

...بينما يتحمل القطاع الخاص نحو 179 مليار ريال...

...وهذا يعني أن إجمالي التكلفة التقديرية للبرامج المقترحة سيكون في حدود 447 مليار ريال.

الخامسة من البرنامج على عمل المراجعات الدورية والمتابعة المستمرة لأجل ضمان التحسن والتطور المستمرين باتجاه تحقيق الأهداف المحددة في المبادرات والأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني.

وفقاً لبرنامج التحول الوطني، قدّرت تكلفة المبالغ التي سيتحملها القطاع العام خلال الفترة (2016-2020) بنحو 268,4 مليار ريال (جدول 1)، بينما يتحمل القطاع الخاص نسبة 40 بالمائة من إجمالي تمويل البرنامج. وهذا يعني أن إجمالي التكلفة التقديرية للبرامج المقترحة سيكون في حدود 447 مليار ريال، سيساهم القطاع الخاص بمبلغ 179 مليار ريال. ستحظى وزارة الإسكان بأكبر حصة من تمويل برنامج التحول الوطني (شكل 3)، مما يشير إلى الدور المحوري للإسكان في تحقيق محور "المجتمع الحيوي" المتضمن في الرؤية.

في هذا التقرير، سنحاول تقييم المبادرات الاقتصادية الرئيسية المتضمنة في برنامج التحول الوطني، وكذلك استعراض التحولات والتأثيرات المحتملة لهذه المبادرات على الاقتصاد. أيضاً، قمنا بتعديل بعض توقعاتنا بشأن الاقتصاد الكلي للعامين 2016 و2017، بما في ذلك نظرتنا المستقبلية للنفط وميزانية الدولة العامة والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

المبادرات الرئيسية لبرنامج التحول الوطني

واحد من أهم أهداف وزارة المالية هو تحقيق توازن الميزانية في عام 2020.

تهدف مؤشرات قياس الأداء إلى تحسين مرتبة المملكة في مؤشر الميزانية المفتوحة من خط الأساس صفر/100 إلى 25 /100 عام 2020.

وزارة المالية: وزارة المالية (التي خصص لها مبلغ 3,3 مليار من ميزانية البرنامج) مسؤولة عن تنفيذ السياسية المالية للمملكة، ومراقبة تنفيذها من قِبل الجهات ذات الصلة. وتقوم الوزارة بتجهيز الميزانية السنوية ومناقشتها مع مختلف الإدارات الحكومية ومراقبة تنفيذها. كذلك هي مسؤولة عن الإشراف على برامج تحصيل الإيرادات الحكومية وضمان التزام تلك البرامج بالقوانين واللوائح السارية. بموجب برنامج التحول الوطني، يعتبر أهم هدف لوزارة المالية هو تحقيق توازن الميزانية في عام 2020. وللمساعدة في تحقيق هذه الغاية، تم تحديد 6 أهداف استراتيجية لوزارة المالية. الهدف الاستراتيجي الأول هو تعزيز حوكمة المالية العامة من خلال الشفافية في الميزانية. ومؤشر قياس الأداء لتحقيق ذلك الهدف هو تحسين المرتبة في الميزانية المفتوحة من خط الأساس صفر/100 إلى 100/25 عام 2020 (جدول 2). ومؤشر الميزانية المفتوحة هو مقياس مقارن للشفافية بخصوص الميزانية المفتوحة للحكومة والتي تركز بصفة خاصة على ما إذا كانت الحكومة توفر لعامة الأشخاص وسيلة للحصول على المعلومات الكاملة المتضمنة في الميزانية. وهناك مؤشر قياس آخر يسعى إلى تحقيق هذا الهدف هو زيادة نسبة الجهات الحكومية المطبقة لنظام الإحصاءات المالية الحكومية من 30 بالمائة إلى 80 بالمائة عام 2020. ويعتبر نظام إحصاءات مالية الحكومة إطار تخصصي

شكل 3: تكلفة البرامج حسب الجهة الحكومية

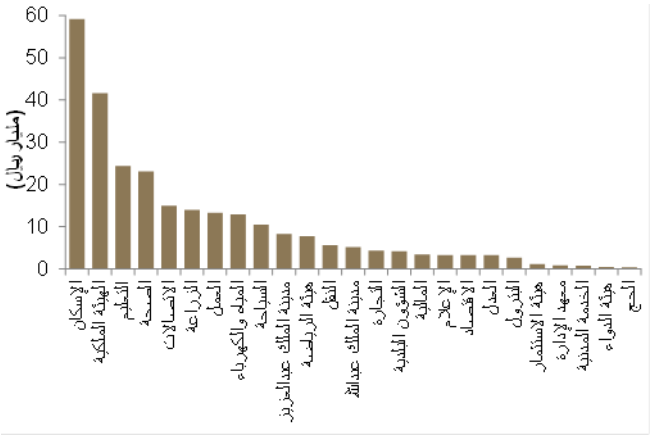

شكل 4: الإيرادات غير النفطية المستهدفة

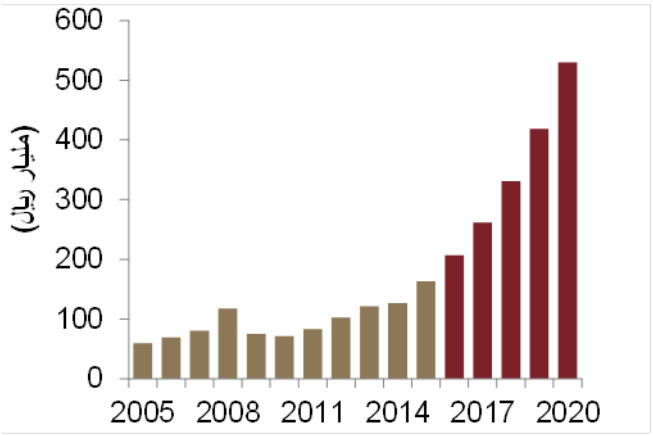

لإحصاءات الاقتصاد الكلي وهو مصمم لدعم التحليل المالي، كما أنه يوفر مبادئ تقديم المعلومات الاقتصادية والإحصائية التي يجب استخدامها في تجميع وتصنيف الإحصاءات.

الهدف الاستراتيجي الثاني هو زيادة الإيرادات غير النفطية من 163,5 مليار ريال عام 2015 إلى 530 مليار ريال عام 2020.

الهدف الاستراتيجي الثاني هو زيادة الإيرادات غير النفطية من 163,5 مليار ريال عام 2015 إلى 530 مليار ريال عام 2020 (شكل 2). هذا الهدف يقتضي معدل متوسط نمو تراكمي عند 26,5 بالمائة مقارنة بمعدل 18,3 بالمائة بين عامي 2011 و2015. ونعتقد أن هذا الهدف سيتحقق في حال تم بذل جهد جماعي من قِبل الجهات الحكومية الأخرى، بما في ذلك مصلحة الزكاة والضرائب ومصلحة الجمارك وغيرها من مصادر الاستثمارات العامة.

الهدف الاستراتيجي الثالث هو رفع كفاءة الإنفاق على الرواتب والأجور من خلال تحسين الإنتاجية.

الهدف الاستراتيجي الثالث هو رفع كفاءة الإنفاق على الرواتب والأجور من خلال تحسين الإنتاجية ومرونة الجهات الحكومية. القيمة المستهدفة للرواتب والأجور هي 456 مليار ريال (40 بالمائة من إجمالي الإنفاق) عام 2020، منخفضة من 480 مليار ريال (45 بالمائة من إجمالي الإنفاق) اليوم. هذا الهدف سيقتضي على الأرجح خفضاً للعاملين في القطاع الحكومي، حيث توجد هناك مبادرة مرتبطة بوزارة الخدمة المدنية، وهي جهة حكومية أخرى مناط بها مجموعة من مبادرات برنامج التحول الوطني، تهدف إلى زيادة فعالية الإنفاق على المرتبات والمكافآت وذلك من خلال خفض عدد العاملين في الخدمة المدنية بنسبة 20 بالمائة.

هدف آخر من أهداف وزارة المالية هو تحقيق الاستدامة في الدين العام...

...وذلك من خلال تحسين التصنيف الائتماني للمملكة من المرتبة المتوسطة العليا (A1) إلى درجة أعلى (Aa2) بحلول عام 2020.

هدف آخر من أهداف وزارة المالية هو تحقيق الاستدامة في الدين العام وذلك من خلال تحسين التصنيف الائتماني للمملكة من المرتبة المتوسطة العليا (A1) إلى درجة أعلى (Aa2) بحلول عام 2020. سيتم تحقيق ذلك الهدف من خلال استفادة المملكة من وضعها المالي القوي بزيادة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7,7 بالمائة اليوم إلى 30 بالمائة عام 2020 (شكل 3).

للمرة الأولى يتم الإعلان عن قيمة الأصول غير النفطية والتي تقدّر بنحو 3 تريليون ريال.

تم الإعلان عن إجمالي قيمة الأصول غير النفطية في برنامج التحول الوطني، وذلك للمرة الأولى، وقد قُدرت بنحو 3 تريليون ريال. وفقاً لبرنامج التحول الوطني، هذه القيمة تشمل جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة (العقارات) التي تملكها الحكومة. الهدف هو زيادة قيمة تلك الأصول إلى 5 تريليون ريال عام 2020 لخلق بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والعالميين على حدّ سواء.

حدد البرنامج مجموعة من المبادرات لوزارة المالية سيتم إطلاقها عام 2016 وتهدف إلى معالجة تحقيق بعض أو جميع الأهداف المذكورة أعلاه. تشمل هذه المبادرات تبني إصلاحات ضريبية، كضريبة القيمة المضافة، ورفع الحد الأدنى من ضريبة الاستقطاع، وفرض رسوم على تسجيل الممتلكات العقارية وعلى الأرباح، وتطبيق نظام جديد لجمع الزكاة.

جدول 2. مؤشرات قياس الأداء لوزارة المالية

مؤشر قياس الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	معيار إقليمي	معيار عالمي
المرتبة في الميزانية المفتوحة	0/100	25/100	44	88
نسبة الجهات المطبقة لنظام إحصاءات مالية الحكومة	30	80	100	100
قيمة الإيرادات غير النفطية	163,5 مليار ريال	530 مليار ريال	11	691
قيمة الرواتب والأجور من الميزانية	480 مليار ريال	456 مليار ريال	لا ينطبق	لا ينطبق
نسبة الرواتب والأجور من الميزانية	45	40	30	12
نسبة المشاريع المعتمدة وفقاً للمعايير والمدة	0	40	30	78
نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الموردين	10	25	25	43
نسبة فرق الإنفاق التشغيلي للمشاريع	35	10	15-39	12-8
نسبة فرق الإنفاق الرأسمالي للمشاريع	35	10	11	5
التصنيف الائتماني للملكة	A1	Aa2	Aa2	Aaa
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي	7.7	30	35	54
إجمالي الأصول غير النفطية المسجلة	3 تريليون ريال	5 تريليون ريال	لا ينطبق	لا ينطبق

وزارة الاقتصاد والتخطيط: تعمل وزارة التخطيط كنقطة مركزية وسط مجموعة من الجهات الحكومية فيما يتعلق بتنظيم الجهود الجماعية تجاه الأهداف الاجتماعية الاقتصادية المشتركة. وتعتبر عنصر أساسي في صياغة الرؤية والبرنامج كليهما. بموجب برنامج التحول الوطني، سيتركز جهد وزارة الاقتصاد (التكلفة التقديرية لبرامجها 3,3 مليار ريال) على تقوية وتفعيل القطاع الخاص. والهدف الاستراتيجي الأول هو تخصيص بعض الخدمات والأصول الحكومية وزيادة الإيرادات من مشاريع التخصيص تلك. وقد تم تحديد عدد من الجهات الحكومية التي ستتم خصخصتها، تشمل البريد ومطاحن الغلال وشركة المياه الوطنية.

الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة الاقتصاد والتخطيط هو تخصيص بعض الخدمات والأصول الحكومية وزيادة الإيرادات من مشاريع التخصيص.

كذلك ستتولى وزارة الاقتصاد مهمة الهدف الاستراتيجي الذي يرمي إلى زيادة كفاءة برامج الدعم الحكومي. ووفقاً لهذا الهدف، فإن وزارة الاقتصاد تسعى إلى توفير 200 مليار ريال من خفض الدعم على المياه والكهرباء. ورغم أن إطار تحقيق هذا الهدف غير واضح، لكن برنامج التحول الوطني أشار إلى أن الممارسات العالمية لخفض الدعم للمياه والكهرباء تزيد فعالية الإنتاج. يشكل توليد الكهرباء تكلفة كبيرة للمملكة، حيث يتم استهلاك نحو 1,6 مليون برميل من النفط والمنتجات المكررة يومياً لتلبية الطلب المحلي. تتوقع هيئة تنظيم التوليد المزدوج للكهرباء أن يرتفع الطلب على الكهرباء بنسبة 25 بالمائة بين عامي 2015 و2020، لذا فإن تكاليف التوليد ستزداد كذلك ما لم يتم اتخاذ إجراء بهذا الخصوص.

ستتولى كذلك وزارة الاقتصاد مهمة الهدف الاستراتيجي الذي يرمي إلى زيادة كفاءة برامج الدعم الحكومي.

هدف استراتيجي آخر من أهداف وزارة الاقتصاد هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل مؤشر قياس الأداء لهذا الهدف تحسين قيم وحصص كل من القطاع غير النفطي والقطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. لا تزال المستهدفات لمؤشرات القياس تلك قيد الدراسة في وزارة الاقتصاد. الهدف الاستراتيجي الرابع هو تحسين كفاءة التخطيط من خلال تقليل نسبة المشاريع المتعثرة والمتأخرة إلى 10 بالمائة و 40 بالمائة على التوالي، منخفضة من 30 بالمائة و70 بالمائة اليوم.

هدف استراتيجي آخر من أهداف وزارة الاقتصاد هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

هناك عدد من المبادرات لوزارة الاقتصاد، تشمل تنسيق الجهود لوضع إطار قومي للمحتوى المحلي، تحسين إجراءات الإمدادات، زيادة كفاءة الدعم الحكومي غير النفطي، وتطوير خطط للقطاعات.

وفي اعتقادنا أنه على الرغم من اعتبار مبادرات وزارة الاقتصاد كخطوة في الاتجاه الصحيح، لكن ليس واضحاً حتى الآن كيف سيتم تشجيع القطاع الخاص على المشاركة وكيفية مراقبته لضمان الوصول إلى مؤشرات الأداء المذكورة. نتوقع تنفيذ شكل من أشكال البرامج التحفيزية (أي: أسلوب العصا والجزرة) لتوجيه القطاع الخاص نحو قطاعات عالية الإنتاجية تركز على التصدير. علاوة على ذلك، الكثير من أهداف وزارة الاقتصاد التي جاءت في برنامج التحول الوطني لا تزال "قيد الدراسة". وهذا يعني أنه يحتمل الإعلان في الشهور القادمة عن المزيد من المعلومات وكذلك مستويات النمو المستهدفة.

نتوقع تنفيذ شكل من أشكال البرامج التحفيزية لتوجيه القطاع الخاص نحو قطاعات عالية الإنتاجية.

شكل 5: مستويات الدين العام المستهدفة

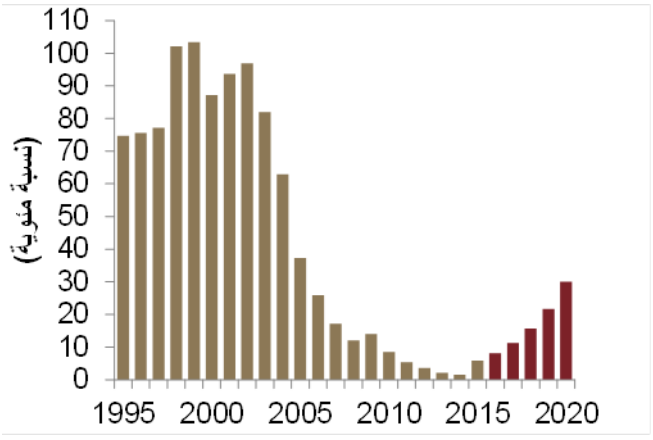

شكل 65: مستوى البطالة المستهدف في المملكة

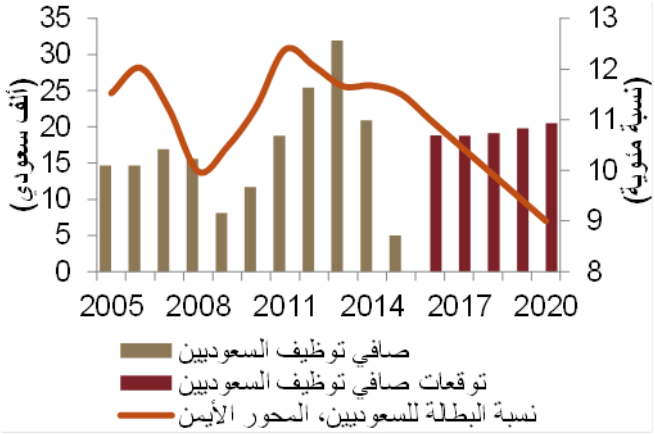

تتضمن مهمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المحافظة على سوق عمل فعال، وذلك من خلال صياغة وإعداد قوانين العمل ولوائحه.

الهدف الرئيسي لهذه الوزارة هو تحقيق معدل بطالة للسعوديين عند 9 بالمائة عام 2020، مقارنة بمعدل البطالة الحالي الذي يبلغ 11,6 بالمائة...

...وفي اعتقادنا أن هذا الهدف يتسق مع متوسط التوظيف السنوي للسعوديين عند 194 ألف بين عامي 2016 و2020...

...تضمنت برنامج التحول الوطني هدفاً يسعى إلى إنشاء 491 ألف وظيفة (98,2 ألف وظيفة في العام) في القطاع الخاص...

...هذا يعني أن الوظائف المتبقية البالغة عددها 95,8 ألف سيتم توفيرها من خلال عمليات الإحلال.

تشكل مشاركة المرأة السعودية واحدة من التحديات التي تواجه سوق العمل السعودي إذ أنها من أدنى المعدلات في العالم.

هدف استراتيجي آخر هو زيادة عدد الطلاب السعوديين المسجلين في التدريب التقني والمهني من 10,4 ألف اليوم إلى 950 ألف عام 2020.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: تتلخص مهمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المحافظة على سوق عمل فعال، وذلك من خلال صياغة وإعداد قوانين العمل ولوائحه، والتخطيط للموارد البشرية في المملكة، والفصل في المنازعات العمالية في القطاع الخاص. تم تكليف الوزارة (التي تبلغ تكاليف مبادراتها في البرنامج 13,3 مليار ريال) بمعالجة التحديات الاجتماعية وتحديات سوق العمل الرئيسية والتي تضمنتها برنامج التحول الوطني. الهدف الرئيسي لهذه الوزارة هو توفير الوظائف المناسبة للمواطنين السعوديين، ويتضمن تحقيق معدل بطالة للسعوديين عند 9 بالمائة عام 2020، مقارنة بمعدل البطالة الحالي الذي يبلغ 11,6 بالمائة. ونرى أن هذا الهدف يتسق مع متوسط توظيف سنوي للسعوديين عند 194 ألف بين عامي 2016 و2020، وهو معدل يقل قليلاً عن متوسط عدد الوظائف التي تم توليدها للسعوديين والبالغ عددها 204,2 ألف بين عامي 2011 و2015 (شكل 4). تضمن تحليلينا لمعدل البطالة وسط السعوديين و الذي جاء في تقرير لنا نشرناه سابقاً، تقديرات بزيادة مشاركة القوة العاملة السعودية من 40,2 بالمائة عام 2015 إلى 41,8 بالمائة عام 2020، وهو ما يعادل دخول 182 ألف شخص إلى سوق العمل كل عام.

تضمن برنامج التحول الوطني هدفاً يسعى إلى إنشاء 491 ألف وظيفة (98,2 ألف وظيفة في العام) في القطاع الخاص. هذا يعني أن الوظائف المتبقية البالغة عددها 95,8 ألف من إجمالي الوظائف المطلوبة البالغ عددها 194 ألف حسب تقديراتنا السابقة، سيتم توفيرها من خلال عمليات الإحلال (إحلال السعوديين محل الأجانب) في العديد من القطاعات داخل القطاع الخاص غير النفطي. وربما يتم استخدام النظام الجديد لبرنامج "نطاقات" للضغط باتجاه توظيف نسبة أعلى من السعوديين مقارنة بالأجانب لتحقيق مستويات الإحلال المطلوبة. وسيشمل نظام نطاقات الجديد معايير التزام مثل توظيف النساء، متوسط الرواتب للسعوديين، نسبة أجور السعوديين إلى أجور غير السعوديين واستدامة الوظائف التي يشغلها السعوديون.

تشكل مشاركة المرأة السعودية واحدة من التحديات التي تواجه سوق العمل السعودي. فوفقاً لبيانات عام 2015 من الهيئة العامة للاحصاء، يعتبر معدل مشاركة المرأة السعودية ضمن أدنى المعدلات في العالم، عند 17,4 بالمائة. واحدة من مؤشرات قياس الأداء لوزارة العمل زيادة نسبة المرأة في القوة العاملة السعودية من 23 بالمائة خط الأساس إلى 28 بالمائة عام 2020. هذه الزيادة في النسبة ستكون مرتبطة على الأرجح بزيادة في مشاركتها كذلك.

هناك هدف استراتيجي آخر هو زيادة القدرة الاستيعابية لمعاهد التدريب التقني والمهني وربطها باحتياجات سوق العمل. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على وزارة العمل زيادة الطلاب السعوديين المسجلين في التدريب التقني والمهني من 104,4 ألف اليوم إلى 950 ألف عام 2020. ونعتقد أن نوعية التدريب الذي توفره تلك المؤسسات سيزود السعوديين بالمهارات المناسبة التي ظل يحتاجها القطاع الخاص. هذا التدريب سيساعد على تسهيل عملية استيعاب القوة العاملة السعودية في القطاع

شكل 7: نسبة امتلاك السعوديين للمساكن
(نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدات سكنية خاصة بها)

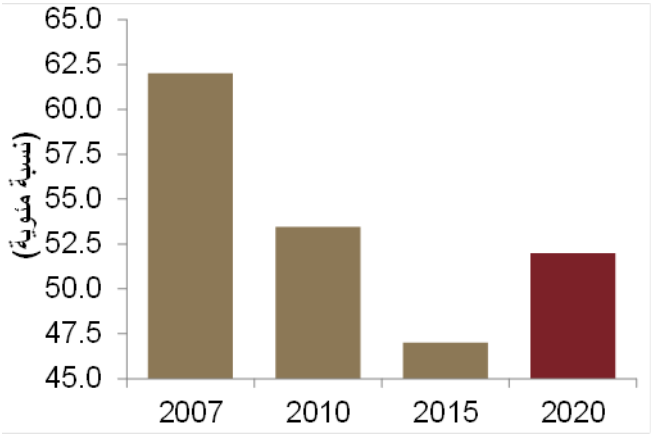

شكل 8: القروض العقارية السكنية

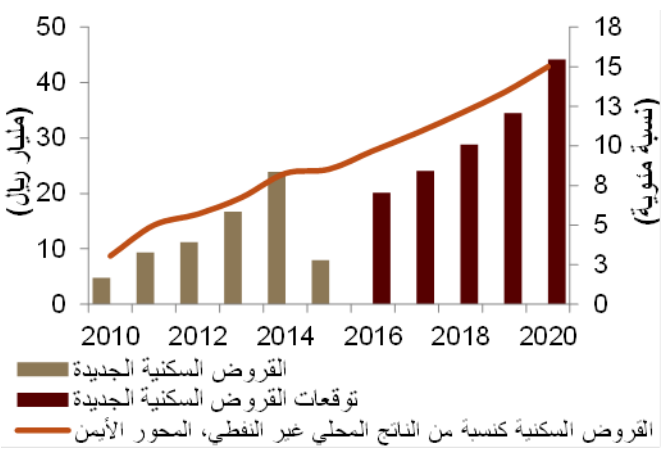

الخاص. ومثال على ذلك، بلغت الزيادة السنوية في عدد الوظائف في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعة- وهي المجالات التي يرغبها على الأرجح خريجو التدريب التقني والمهني– 132,4 ألف عام 2015 (41 بالمائة من إجمالي الوظائف الجديدة في القطاع الخاص).

شملت برامج برنامج التحول الوطني لوزارة العمل تقليص الفرق بين تكلفة توظيف السعوديين وغير السعوديين، وإقامة مجالس قومية وقطاعية، والتشجيع على وظائف الدوام الجزئي، وإنشاء هيئات للفصل في المنازعات العمالية. هناك مبادرة ترتبط بتوفير وسائل نقل كافية وفعالة للمرأة العاملة يبدو أنها ستكون عنصراً رئيسياً في مبادرات الوزارة. هذه المبادرة لوحدها تقدر تكلفتها بنحو 2,8 مليار ريال (35 بالمائة من إجمالي التمويل المخصص لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية). ونعتقد أن هذا النوع من الدعم سيخلق عبئاً غير ضروري على ميزانية الدولة خاصة وأن الاتجاه العام يبدو أنه يبتعد عن مثل هذا النوع من الدعم الحكومي.

ستحظى وزارة الإسكان بأكبر حصة من التمويل الحكومي في برنامج التحول الوطني، تصل إلى 59,1 مليار ريال.

وزارة الإسكان: يتمثل دور وزارة الإسكان في تنظيم وتوفير بيئة سكنية ملائمة، ومن أهم أهدافها تطوير برامج تشجع كل من القطاع العام والخاص على المشاركة في تخطيط وتنظيم و الإشراف على عملية توفير سكن ملائم وبتكلفة معقولة لجميع شرائح المجتمع. وتركز تلك البرامج على دعم الطلب وكذلك العرض للوحدات السكنية. وستحظى وزارة الإسكان بأكبر حصة من التمويل الحكومي في برنامج التحول الوطني، تصل إلى 59,1 مليار ريال (22 بالمائة من إجمالي تكلفة البرنامج). هذا الأمر يعكس اهتمام الحكومة القوي بحل المشاكل المتصلة بقطاع العقارات في المملكة. وسيكون من واجبات الوزارة تحسين أداء قطاع العقارات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره أحد أهدافها الاستراتيجية. هذا الهدف يشمل تسريع نمو قطاع العقارات من 4 بالمائة في السنة حسب السيناريو الأساسي إلى 7 بالمائة في السنة خلال الفترة المستهدفة، وبالتالي يتحقق مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 5 بالمائة اليوم إلى 10 بالمائة عام 2020. هناك مؤشر آخر لقياس الأداء يخدم هذا الهدف الاستراتيجي يتمثل في تقليل متوسط الوقت اللازم لاعتماد تراخيص مشاريع التطوير العقاري السكني الجديدة من 730 يوماً إلى 60 يوماً فقط.

يتضمن أحد أهداف الوزارة زيادة نسبة تملك الأسر السعودية من 47 بالمائة عام 2015 إلى 52 بالمائة عام 2020...

...وهو يعتبر مقياس طموح في ظل التوقعات بارتفاع الطلب على الوحدات السكنية خلال السنوات الخمس القادمة.

هناك هدف استراتيجي آخر هو تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بأسعار وجودة مناسبة. هذا الأمر يتطلب خفض مكرر متوسط سعر الوحدة إلى إجمالي دخل الفرد السنوي إلى النصف من 10مرات إلى 5 مرات. والهدف الاستراتيجي الثالث هو تمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب. هذا الهدف يتضمن مؤشر قياس هو زيادة نسبة تملك الأسر السعودية من 47 بالمائة عام 2015 إلى 52 بالمائة عام 2020 (شكل 7)، وهو يعتبر مقياس طموح في ظل التوقعات بارتفاع الطلب على الوحدات السكنية خلال السنوات الخمس القادمة. ولكن هذا الهدف يتضمن أيضاً هدف تكميلي يتمثل في زيادة التمويل العقاري، والغرض هو زيادة نسبة التمويل العقاري السكني من 8 بالمائة من الناتج المحلي غير النفطي إلى 15 بالمائة عام 2020 (شكل 8). ووفقاً لتقديرات شركة جدوى، فإن ذلك يعني أن يبلغ متوسط التمويل العقاري السكني الجديد نحو 30,3 مليار ريال في العام خلال السنوات الخمس القادمة، مقارنة بمتوسط عند 13,8 مليار ريال في العام خلال الفترة (2010-2015).

تم تخصيص مبلغ 31,5 مليار ريال لتشجيع مشاركة شركات التطوير العقاري لزيادة المعروض من الوحدات السكنية وتطوير الأراضي الحكومية.

تضمنت برنامج التحول الوطني العديد من المبادرات تهدف إلى معالجة العوامل المرتبطة بكل من العرض والطلب في قطاع العقارات. تتضمن مبادرات جانب الطلب تنفيذ برامج لضمان القروض والادخار بتكلفة قدرها 22,9 مليار ريال (38 بالمائة من إجمالي المبلغ المخصص للوزارة). وتشمل مبادرات جانب العرض فرض رسوم على الأراضي، وتشجيع تطوير الأراضي الحكومية، وتوفير السكن التعاوني. علاوة على ذلك، تركز مبادرات جانب العرض بقوة على مشاركة القطاع الخاص، حيث تم تخصيص مبلغ 31,5 مليار ريال (53,2 بالمائة من إجمالي المبلغ المخصص للوزارة) لتشجيع مشاركة شركات التطوير العقاري لزيادة المعروض من الوحدات السكنية وتطوير الأراضي الحكومية.

تتضمن الأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة التجارة (تبلغ مخصصاتها في برنامج التحول الوطني نحو 4 مليار ريال) على ضمان التجارة العادلة بين المستهلك والبائع...

وزارة التجارة و الاستثمار: تتولى وزارة التجارة مسؤولية تعزيز الإمكانيات التجارية والاستثمارية، وتقوم بحماية مصالح المستفيدين من خلال تطوير سياسات فعالة. يتضمن الهدف الاستراتيجي الخاص بوزارة التجارة (تبلغ مخصصاتها في برنامج التحول الوطني نحو 4 مليار ريال) ضمان التجارة العادلة بين المستهلك والبائع، بهدف تحسين مؤشر ثقة المستهلك في المملكة من 106 إلى 115. وهناك مجموعة أهداف تسعى إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي (من 33 بالمائة إلى 35 بالمائة) وكذلك زيادة حصتها من إجمالي التوظيف في الاقتصاد من 51 بالمائة إلى 53 بالمائة.

...بهدف تحسين مؤشر ثقة المستهلك في المملكة من 106 إلى 115.

تهدف الوزارة أيضاً إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات المنتجة محلياً.

الهدف الاستراتيجي الثالث هو زيادة تنافسية المنتجات والخدمات المنتجة محلياً من خلال رفع قيمتها المضافة إلى 336 مليار ريال عام 2020. ويعني ذلك أن على وزارة التجارة المساهمة بصورة كبيرة في ضمان تحقيق شراكة عالمية مع الشركات الخاصة المحلية، ما يؤدي إلى زيادة فرص التبادل التقني وإتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص ليصبح منافساً عالمياً. هناك هدف آخر يتمثل في زيادة ثقافة ريادة الأعمال في المملكة، وقد وضع البرنامج مؤشر قياس لهذا الهدف يشمل مضاعفة عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة في المملكة من 50 ألف إلى 104 ألف شركة عام 2020.

وتقتضي الأهداف المذكورة أعلاه أن تعمل وزارة التجارة أيضاً على تحقيق أهداف مهمة لوزارات أخرى، مثل هدف رفع حصة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وهو هدف مناط بوزارة الاقتصاد، وكذلك هدف زيادة التوظيف بين السعوديين وهو من أهداف وزارة العمل. هذا كله يعكس أهمية الخطوة الثالثة لبرنامج التحول الوطني؛ المتمثلة في تنسيق العمل المشترك تجاه تحقيق الأهداف الوطنية العامة. وباعتقادنا أن هذا العنصر الرئيسي في برنامج التحول الوطني سيكون أساسياً في ضمان تحقيق تلك الأهداف بطريقة مرضية وفي الوقت المناسب.

تهدف الهيئة العامة للاستثمار إلى جذب 18,7 مليار دولار كتدفقات استثمارية خارجية مباشرة سنوياً بحلول عام 2020، مرتفعة من 8,1 مليار دولار عام 2015.

الهيئة العامة للاستثمار: تشكل الهيئة العامة للاستثمار كيان محوري مسؤول عن جذب الاستثمار للمملكة، حيث تساعد على جذب الاستثمارات لخدمة أهداف التنمية والمشاركة في تنويع الاقتصاد السعودي. وستقوم الهيئة العامة للاستثمار (التي خصص لها مبلغ 1,1 مليار ريال في برنامج التحول) بتحسين البيئات الإدارية والإجرائية لجذب 18,7 مليار دولار كتدفقات استثمارية خارجية مباشرة سنوياً بحلول عام 2020، مرتفعة من 8,1 مليار دولار عام 2015 (شكل 9). إن زيادة رأس المال والتقنية الأجنبيين سيسهمان بدرجة كبيرة في تحسين جودة وتنوع التطور التقني في المملكة. الكثير من الاقتصاديات تستفيد من التبادل التقني وتشتغل في التجارة البينية في مجال الصناعة، ويمكن تحقيق ذلك كله في المملكة في حال تمكنت من جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة.

هدف تكميلي آخر للهيئة هو السعي إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لضمان تسهيل ممارسة الأعمال.

هناك هدف تكميلي آخر يسعى إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لضمان تسهيل ممارسة الأعمال. ويتضمن هذا الهدف مؤشر قياس يقوم على تحسين ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي من المركز 25 إلى المركز 20. وهذا الأمر يقتضي أن تعمل الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة تجاه تحسين المستويات في الجوانب التي تسجل فيه المملكة أدنى المستويات، ومن الجوانب التي تحتاج المملكة أن تحسن فيها من أدائها تسوية حالات الإعسار، وبدء الأعمال الاستثمارية، وحماية صغار المستثمرين. وحسب مؤشر التنافسية العالمي، تشمل الجوانب التي تحتاجها المملكة لتحسين ترتيبها الابتكار وفعالية سوق العمل وتطور الأعمال.

ونعتقد أنه يتعين على الهيئة العامة للاستثمار العمل باستمرار مع العديد من الجهات الحكومية الأخرى لضمان تحقيق تلك الأهداف. وهذا يستلزم العمل مع الجهات التنظيمية، كوزارة العدل ووزارة العمل، لضمان تطبيق العقود التجارية والعمالية. ومن الجهات الحكومية الأخرى التي ربما تلعب دوراً كبيراً في تحديد تكلفة ممارسة الأعمال، وزارة التجارة (من خلال التعامل مع الحواجز الجمركية)، ووزارة الطاقة والصناعة والموارد المعدنية (من خلال التكلفة المحلية لمنتجات الطاقة).

تهدف وزارة الحج والعمرة إلى إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء مناسك الحج والعمرة...

...إذ يشمل هذا الهدف زيادة عدد المعتمرين القادمين من خارج المملكة إلى 15 مليون عام 2020 بدلاً من 6 مليون عام 2015.

وزارة الحج والعمرة: تقوم وزارة الحج بأداء واجباتها بالتنسيق مع الحكومة والسلطات المحلية لتسهيل مراقبة الحج وضبط وتنظيم الخدمات، من خلال تطوير الأنظمة وغيرها من المسؤوليات الأخرى ذات الصلة مع التركيز بصفة خاصة على توفير الضيافة للحجاج وفقاً للمعايير العالمية. وتم تكليف الوزارة (التي خصص لها مبلغ 0,3 مليار ريال من تكلفة برنامج التحول) بتنفيذ هدف إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء الحج والعمرة. يشمل هذا الهدف زيادة عدد المعتمرين القادمين من خارج المملكة إلى 15 مليون عام 2020 مقارنة بخط الأساس عند 6 مليون والذي نفترض أنه للعام 2015 (شكل 10). وبموجب هدف آخر، ستقوم وزارة الحج بإنشاء شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص لتحقيق 19 مليار ريال كإيرادات من السياحة الدينية، مقارنة بمبلغ 80 مليون ريال اليوم. وفقاً لبرنامج التحول الوطني، لوزارة الحج شراكة فعالة واحدة مع القطاع الخاص، وهو يهدف إلى زيادتها إلى 17 شراكة عام 2020، ما يساعد على المساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.

إن الفكرة الرئيسية في جميع أجزاء برنامج التحول الوطني، هي أن يتم تشجيع القطاع الخاص للعب دور في القطاع الصحي.

وزارة الصحة: كما هي الفكرة الرئيسية في جميع أجزاء برنامج التحول الوطني، يتم تشجيع القطاع الخاص للعب دور في القطاع الصحي. وبصفة خاصة، يخطط برنامج التحول لزيادة حصة القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق على الصحة إلى 35 بالمائة عام 2020 مرتفعة من 25 بالمائة حالياً. لكن دور القطاع الخاص لن يكون مقتصراً على جانب الإنفاق، حيث ينظر برنامج التحول إلى القطاع الخاص كمستهلك كبير للخدمات الصحية الحكومية. ويسعى أحد أهداف الاستراتيجية للبرنامج إلى رفع إجمالي الإيرادات من القطاع الخاص مقابل استخدامه الموارد الصحية الحكومية من 0,3 مليار ريال إلى 4 مليار ريال عام 2020.

يهدف برنامج التحول لمضاعفة عدد الأطباء السعوديين المقيمين الملتحقين ببرامج التدريب من 2200 إلى 4000.

كذلك ينظر إلى القطاع الصحي باعتباره أحد أهم مصادر التوظيف للعمالة السعودية. فبالنسبة للفئة عالية المهارة، يخطط برنامج التحول لمضاعفة عدد الأطباء السعوديين المقيمين الملتحقين ببرامج التدريب من 2200 إلى 4000. وفي ذات الوقت، سيتم تهيئة قطاع الصحة لجذب المزيد من العاملين في التمريض والفئات الطبية المساعدة، حيث يستهدف البرنامج مضاعفة الرقم بزيادته من 70 ممرض ومساعد طبي لكل 100 ألف شخص إلى 150.

يشير برنامج التحول الوطني إلى أن التكلفة التشغيلية لقطاع الصحة لدخول المريض الجديد سيبقى دون تغيير من الآن وحتى عام 2020، عند 33 ألف ريال.

رغم أن أهداف وزارة الصحة ترمي في النهاية تجاه توسيع وتحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية، يبدو واضحاً أن هذا الأمر سيتحقق من خلال زيادة فعالية استخدام الموارد المتاحة. وتأكيداً لهذه النقطة، يشير برنامج التحول الوطني إلى أن التكلفة التشغيلية لقطاع الصحة لدخول المريض الجديد سيبقى دون تغيير من الآن وحتى عام 2020، عند 33 ألف ريال، وهو مستوى يقل عن المعيار الإقليمي الحالي والذي يبلغ 39 ألف ريال.

شكل 9: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى المملكة

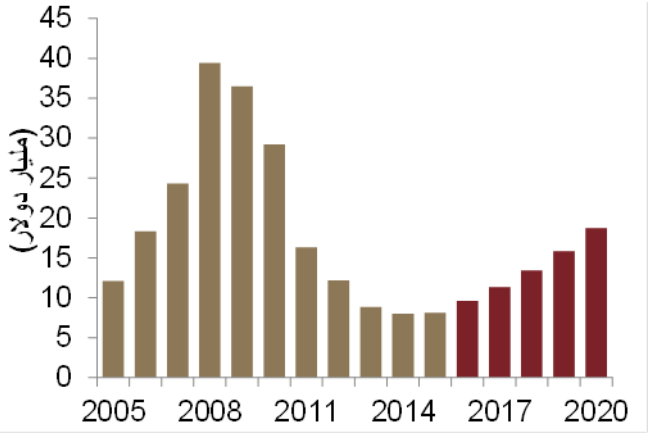

شكل 10: العدد المستهدف للمعتمرين

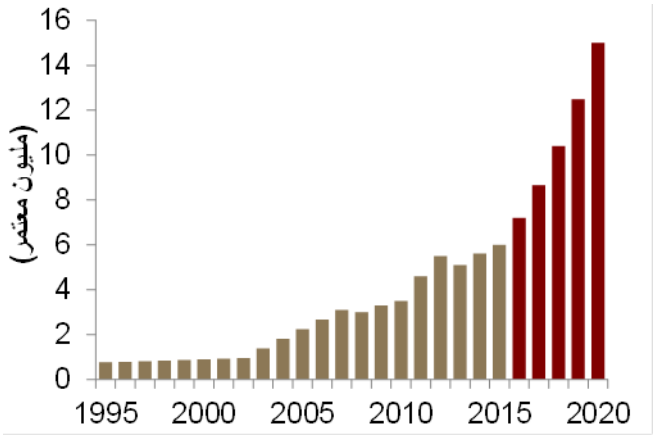

تتضمن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني أن تقوم وزارة النقل برفع النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في تمويل وتشغيل مشاريع النقل في ثلاث جوانب...

...تشييد وتشغيل مشاريع الطرق...

...و تطوير وتشغيل مشاريع السكك الحديدية...

...و تطوير وتشغيل الموانئ.

وزارة النقل: تلعب الخصخصة دوراً حيوياً في إطار خطة وزارة النقل. ويشير أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني إلى أن الوزارة عليها أن ترفع النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في تمويل وتشغيل مشاريع النقل في ثلاث جوانب: تشييد وتشغيل مشاريع الطرق (إلى 5 بالمائة عام 2020)، تطوير وتشغيل مشاريع السكك الحديدية (من 5 إلى 50 بالمائة)، تطوير وتشغيل الموانئ (من 30 إلى 70 بالمائة). كذلك يهدف برنامج التحول إلى جعل المؤسسة العامة للموانئ السعودية تجارية بنسبة 100 بالمائة عام 2020.

ولتشجيع المزيد من استخدام وسائل النقل العام، يتوقع أن يزداد عدد المدن التي تحظى بخطط شاملة للنقل العام من 11 إلى 16. وكما هو الحال في معظم الوزارات، يتعين على وزارة النقل العمل على زيادة حصة ميزانيتها من التمويل الذاتي، حيث يستهدف برنامج التحول رفع النسبة إلى 20 بالمائة عام 2020، مقارنة بنسبة 3 بالمائة فقط في الوقت الحالي.

حظيت الهيئة الملكية للجبيل وينبع بثاني أكبر مخصص حكومي لتنفيذ مبادرات في إطار برنامج التحول الوطني (41,6 مليار ريال).

الهيئة الملكية للجبيل وينبع: تم تأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع بموجب خطة التنمية الثانية عام 1975 وهي مسؤولة عن تطوير البنية التحتية في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع، وهدفها النهائي هو مساعدة الاقتصاد على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. وبصفة خاصة، يتركز دور الهيئة الملكية للجبيل وينبع على تخطيط وتطوير وتنمية وإدارة البتروكيماويات والمدن الصناعية التي تعتمد على الطاقة بكثافة عالية من خلال التركيز على العملاء والشراكات مع المستثمرين والعاملين وأصحاب المصلحة.

تتضمن أهداف الهيئة زيادة إجمالي الانتاج الصناعي للمدن التابعة للهيئة الملكية بنسبة 23 بالمائة ليصل إلى 309 مليون طن.

حالياً، لا يعتبر قطاع البتروكيماويات في السعودية وبقية دول الخليج متناغم بدرجة كبيرة مع الاقتصاد الشامل. فانعدام قاعدة صناعية للتحويل الكيميائي في المملكة يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج البتروكيماويات يذهب إلى الصناعات الكيميائية الأولية والوسيطة والبوليمرات، مع إنتاج ضئيل من الصناعة الكيميائية المتخصصة (شكل 11). إن إنشاء قطاع تخصصي يسعى إلى تقديم منتجات الاستخدام النهائي يعتبر أمراً ضرورياً لإقامة قاعدة صناعية ذات قيمة مضافة مرتفعة. ولهذا السبب بالضبط، حظيت الهيئة الملكية للجبيل وينبع بثاني أكبر مخصص حكومي لتنفيذ مبادرات في إطار برنامج التحول الوطني (41,6 مليار ريال)، وتبعاً لذلك تم وضع مجموعة أهداف رئيسية للعام 2020. تشمل تلك الأهداف زيادة المنتجات التصنيعية والتحويلية بحلول عام 2020 إلى 516 منتجاً وزيادة إجمالي الانتاج الصناعي للمدن التابعة للهيئة الملكية بنسبة 23 بالمائة ليصل إلى 309 مليون طن. كلا هذين الهدفين يجب أن يساعدا على وصول النمو الكلي في الإيرادات إلى 93 بالمائة عام 2020. ومرة أخرى، كما في بقية الوحدات الحكومية، تحتاج الهيئة الملكية لزيادة التركيز على القطاع الخاص، حيث يتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص بنسبة 53 بالمائة لتصل إلى 1 مليار ريال عام 2020.

يعد عدم الاعتماد على النفط وتنويع المصادر أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

وفقاً لدراسة أجراها اتحاد الصناعات البتروكيميائية و الكيميائية الخليجي، كل وظيفة مباشرة يتم إنشاؤها في قطاع البتروكيماويات يمكن أن تؤدي إلى توليد أربعة وظائف إضافية غير مباشرة. لذلك، وحيث يستطيع قطاع البتروكيماويات لعب دور أكبر في زيادة التوظيف، فإن الهيئة الملكية للجبيل وينبع تهدف إلى رفع نسبة القوة العاملة السعودية في مدنها إلى 93 بالمائة، مقارنة بنسبة 38 بالمائة في الوقت الحالي.

تهدف وزارة الطاقة إلى رفع قيمة الصادرات غير النفطية من السلع إلى 330 مليار ريال سعودي بدلاً من 185 مليار ريال سعودي بحلول عام 2020.

وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية: يعتبر تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على النفط هدف استراتيجي يتصدر لائحة أهداف الوزارة، إذ يستهدف رفع قيمة صادرات السلع غير النفطية إلى 330 مليار ريال سعودي بدلاً من 185 مليار ريال سعودي بحلول عام 2020. إن الحصة الأكبر من هذه القيمة ستأتي من قطاع التعدين والمناجم، والذي يتوقع أن يرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 64 مليار ريال سعودي إلى 97 مليار ريال سعودي، مما يشير إلى أن دور شركة التعدين العربية السعودية (معادن) سيكون أكثر أهمية بحلول عام 2020. تمتلك معادن الأن 5 مناجم منتجة للذهب والفوسفات والألمنيوم، وتأتي 99 بالمائة من الإيرادات من المبيعات العالمية.

سيقود نمو قطاع التعدين والمناجم إلى زيادة فرص العمل، إذ يتوقع أن يخلق 25 ألف فرصة وظيفية، وبالتالي يصبح مجموع العاملين في هذا القطاع 90 ألف موظف بحلول عام 2020.

بينما ستبقى الطاقة الإنتاجية للنفط الخام عند 12,5 مليون برميل لليوم سيزيد تركيز الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب على الغاز، إذ يتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية للغاز الجاف إلى 17,8 مليار قدم مكعب لليوم عام 2020 بدلاً من 12 مليار قدم مكعب لليوم. سيتم توجيه كميات أكبر من الغاز إلى عمليات إنتاج الكهرباء لترتفع من 50 بالمائة من خليط الطاقة إلى ما يقارب 70 بالمائة في المستقبل، حيث ستوفر هذه الخطوة المزيد من النفط الخام لكي يتم تصديره أو تكريره. يخطط برنامج التحول الوطني لإدخال مصفاة جديدة للنفط الخام قبل عام 2020 لترتفع الطاقة الإنتاجية لعملية التكرير إلى 3,3 مليون برميل لليوم، مما سيساعد حتماً في تصدير منتجات مكررة ذات قيمة أعلى والتي سجلت مؤخراً مستوى قياسياً بلغ 1,6 مليون برميل لليوم (شكل 12).

ركزت أهداف الوزارة أيضاً وبشدة على عمليتي الخصخصة والتوطين، فوفقاً لبرنامج التحول الوطني فإن عملية التوطين تهدف لرفع المحتوى المحلي في مجموع الإنفاق من كلا القطاعين العام والخاص إلى 50 بالمائة بدلا من المعدل الحالي عند 36 بالمائة. كذلك سوف تساهم عملية التوطين في توليد الفرص الوظيفية، إذ يتوقع أن ترتفع نسبة توظيف السعوديين في القطاع الخاص من 19 بالمائة إلى 24 بالمائة وستقود شركة ارامكو أول الجهود هذا المجال. تهدف أرامكو، عبر برنامجها (كل القيمة المضافة داخل المملكة)، إلى مضاعفة كمية السلع المنتجة محلياً والخدمات المتعلقة بالطاقة لتصل إلى 70 بالمائة من مجموع سلسة امداداتها بحلول عام 2021، حيث يتوقع أن تولد هذه المبادرة 500 ألف وظيفة جديدة.

تساهم الشركة السعودية للكهرباء أيضاً في عملية السعودة، إذ وقعت عدد من مذكرات التفاهم مع شركاء محليين مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة النقل البحري والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، وذلك من أجل دعم السعودة مجال الصناعة. سوف تلعب الشركات المحلية دورا أيضاً في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني المتعلق برفع إنتاج محطات توليد الطاقة الكهربائية من خلال الشراكة مع شركاء استراتيجيين ليصل معدل الانتاج إلى 100 بالمائة بدلاً من 27 بالمائة حاليا.

وزارات وجهات حكومية أخرى: إضافة إلى الجهات المذكورة أعلاه، تضمن برنامج التحول الوطني مبادرات لإحدى عشر وزارة وجهة حكومية أخرى، منها وزارة العدل التي تستهدف الحد من تدفق الدعاوي القضائية إلى المحاكم وتقوية نظام أمن العقارات وتقليص مدة تنفيذ الاحكام. وضع برنامج التحول الوطني أهدافا لوزارة التعليم أيضاً، إذ يستهدف أحد مؤشرات الأداء الرئيسية رفع معدل الطلاب الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال من 13 بالمائة إلى 27 بالمائة وذلك في محاولة للوصول لمعدل 79 بالمائة المحدد كمؤشر مرجعي لبرنامج التحول الوطني. تضمن البرنامج أيضا مبادرات لوزارة

ستبقى الطاقة الإنتاجية للنفط الخام عند 12,5 مليون برميل لليوم.

سيركز الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب على الغاز...

...إذ أن الطاقة الإنتاجية للغاز الجاف تستهدف الوصول إلى 17,8 مليار قدم مكعب لليوم عام 2020 بدلاً من 12 مليار قدم مكعب لليوم حالياً.

ركزت أهداف الوزارة أيضاً وبشدة على عمليتي الخصخصة والتوطين.

تهدف أرامكو إلى مضاعفة كمية السلع المصنعة محلياً والخدمات المتعلقة بالطاقة لتصل إلى 70 بالمائة من مجموع سلسة امداداتها بحلول عام 2021.

تساهم الشركة السعودية للكهرباء أيضاً في عملية السعودة إذ وقعت عدد من مذكرات التفاهم مع شركاء محليين.

تضمن تقرير برنامج التحول الوطني على مبادرات لإحدى عشر وزارة وجهة حكومية أخرى...

شكل 11: توجه الإنتاج السعودي نحو الصناعات الكيميائية الأساسية والبوليمرات

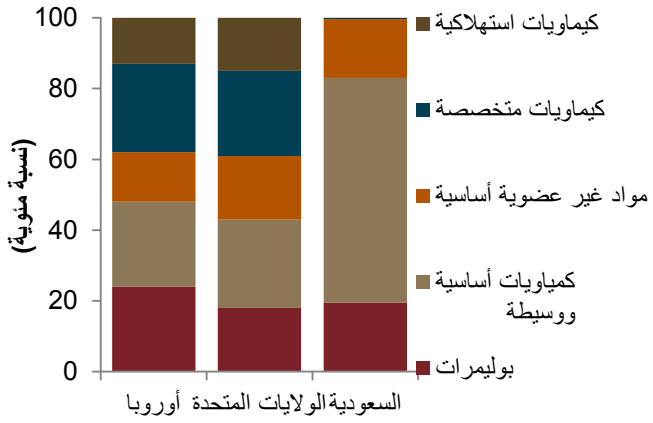

شكل 12: ارتفاع صادرات المملكة من المنتجات المكررة إلى مستويات قياسية

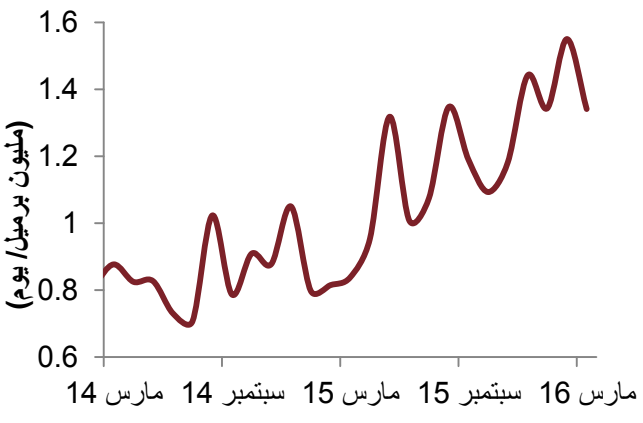

الاتصالات وتقنية المعلومات تستهدف رفع معدل انتشار الإنترنت من 63,7 بالمائة في عام 2014 إلى 85 بالمائة بحلول عام 2020. كذلك تم وضع هدف لمركز الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، يتمثل في رفع معدل الطاقة المتجددة إلى 4 بالمائة من مجموع الطاقة المستخدمة في المملكة بحلول عام 2020. تشير تصريحات صدرت مؤخراً لوزير الطاقة السعودي إلى أن أهداف الطاقة المتجددة المحددة سابقاً ستقلص على الأرجح نسبة لأن الغاز سيلعب دوراً أكبر في خليط الطاقة.

...أهمها وزارة العدل ووزارة التعليم ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومركز الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

توقعات الاقتصاد الكلي

سوف يؤدي تطبيق برنامج التحول الوطني إلى تحسين أداء الاقتصاد الكلي للمملكة على مدار الخمس سنوات المقبلة.

مما لاشك فيه أن تطبيق برنامج التحول الوطني سيحسن من أداء الاقتصاد الكلي للمملكة على مدار الخمس سنوات المقبلة. ونعتقد أن العزيمة القوية والإصرار على زيادة الفرص في الاقتصاد غير النفطي تعني أن النمو الاقتصادي سيعتمد أكثر على أنشطة القطاع الخاص بدلاً عن اعتماده على القطاع النفطي والإنفاق الحكومي كما كان عليه الحال في الماضي. يركز برنامج التحول الوطني على الشراكات مع القطاع الخاص، وتحسين المحتوى المحلي في مختلف القطاعات، وسيكون خلق الفرص الوظيفية أهدافاً رئيسية يتم القياس على أساسها. إن الأساس الجوهري لبرنامج التحول هو الدفع باتجاه جعل الأنظمة مؤسساتية وتعزيز الشفافية وتوفير الدعم الخاص عبر نموذج عملي واضح، والمساهمة بشكل كبير في تأكيد تنفيذ خطط البرنامج وتحقيق معدل النمو المطلوب. نعتقد كذلك بأن عام 2016 لن يتأثر بمبادرات برنامج التحول الوطني، لذلك سيبقى التباطؤ الاقتصادي حتى نهاية العام، ولكن ستبدأ تأثيرات برنامج التحول الوطني بالظهور في عام 2017 كما أن مؤشرات النمو والمؤشرات المالية والمؤشرات الخارجية والمؤشرات النقدية ستتحسن تدريجياً خلال الأعوام التالية.

نعتقد بأن عام 2016 لن يتأثر بمبادرات برنامج التحول الوطني...

<u>النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي يتراجع في 2016 ويتحسن في 2017</u>

... لذا نعتقد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع إلى 1,7 بالمائة في عام 2016 بعد أن كان 3,5 بالمائة عام 2015...

نتوقع أن يصل معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي إلى 1,7 بالمائة و2,4 بالمائة في عامي 2016 و 2017 على التوالي، متراجعاً من نسبة 3,5 بالمائة في عام 2015. نتوقع كذلك اعتدال في نمو الاقتصاد الكلي خلال عام 2016 قبل أن يبدأ بالارتفاع في عام 2017 وذلك بعد أن يظهر تأثير مبادرات برنامج التحول الوطني، كما سيتباطأ المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي من 4 بالمائة عام 2015 ليصل إلى 0,9 بالمائة في عام 2016، وذلك نتيجة لتراجع انتاج الخام بسبب المنافسة الحالية من داخل أوبك ومن خارجها والتي أدت إلى تشبع سوق النفط. ونتوقع أن يصل الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الخاص غير النفطي 2,4 بالمائة عام 2016. لقد كشفت بيانات النصف الأول من عام 2016 نمواً بطيئًا في الاقتصاد غير النفطي على عكس السنوات الماضية، إذ وصل متوسط مؤشر مديري المشتريات 54,4 خلال الفترة منذ بداية العام وحتى مايو، مقارنة بمتوسط 58,2 خلال نفس الفترة من الأعوام الثلاثة الماضية (شكل 13). لكن التدفق القوي للقروض المصرفية إلى القطاع الخاص (ارتفع بمعدل 10,4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في ابريل) خاصةً لقطاع الخدمات، واستمرار المستوى المرتفع للإنفاق الحكومي على الأجور والرواتب سيضمن بقاء نمو الاقتصاد غير النفطي جيداً عام 2016.

... وذلك قبل أن يبدأ بالارتفاع إلى 2,4 في عام 2017 بعد ظهور أثار مبادرات برنامج التحول الوطني.

نعتقد بأن معدل الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي سيكون 2,4 بالمائة في عام 2016.

كشفت البيانات للنصف الأول من عام 2016 توسعاً بطيئًا في الاقتصاد غير النفطي على عكس السنوات الماضية.

سيأتي التحسن خلال عام 2017 بشكل أساسي من التغيرات في انتاج الخام ونمو القطاع النفطي، حيث نتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي للقطاع النفطي إلى 2,1 بالمائة (انظر إلى النص المظلل). كذلك نتوقع ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي إلى 2,8 في عام 2017، وذلك نتيجة للتحسن المرتقب في أنشطة القطاع الخاص والتي ستبدأ بالاستفادة من تزايد عدد الفرص المتاحة من برنامج التحول الوطني. تتضمن هذه الفرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من فتح الاستثمار في قطاع التجزئة للمستثمرين الأجانب، إضافةً إلى رفع مستوى النشاط في قطاع التشييد والبناء من أجل تطوير مساحات الأراضي غير المستغلة كاستجابة للرسوم التي ستفرضها الحكومة على الأراضي البيضاء. كذلك، ستبقى القطاعات ذات التوجه الاستهلاكي تستفيد من ارتفاع الإنفاق لدى المستهلكين.

عجز الميزانية والحساب الجاري يتقلص

عدلنا بعض توقعاتنا لعجز الميزانية للعامين 2016 و2017 لتكون 283 مليار ريال سعودي و 210 مليار ريال سعودي، على التوالي.

سيؤدي ارتفاع عائدات الخام إلى تقليص العجز إلى أكثر مما توقعنا سابقاً...

... بينما يتوقع أن يتحقق ضبط الإنفاق في الميزانية بوتيرة أسرع مما توقعنا سابقاً.

عدلنا توقعاتنا السابقة لعجز الحساب الجاري بخفضه من 77 مليار دولار إلى 56 مليار دولار عام 2016.

سوف يتقلص حجم العجز في الحساب الجاري بحلول عام 2017 ليصل إلى 27 مليار دولار.

نبقى قلقين إزاء استمرار التذبذب وتشدد شروط التمويل العالمي.

قمنا بتعديل توقعاتنا لعجز الموازنة للعامين 2016 و2017 لتكون 283 مليار ريال سعودي (12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) و 210 مليار ريال سعودي (8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي (شكل 14). سيؤدي ارتفاع عائدات الخام إلى تقليص العجز إلى أكثر مما توقعنا سابقاً، كما يتوقع أن يتحقق ضبط الإنفاق في الميزانية بوتيرة أسرع مما توقعنا في السابق، مما يسهم بشكل ملحوظ في تحسين مستوى العجز خلال السنوات القليلة القادمة. يستهدف برنامج التحول الوطني وضع ميزانية متوازنة بحلول عام 2020، ونعتقد أن وتيرة ضبط المصروفات تتماشى مع الأهداف بعيدة المدى المحددة في برنامج التحول الوطني.

نتوقع كذلك أن يأت حجم العجز للحساب الجاري أصغر مما توقعنا سابقاً وذلك نسبةً لارتفاع عائدات الخام، لذا قمنا بتعديل توقعاتنا السابقة للعجز بخفضه من 77 مليار دولار إلى 56 مليار دولار (8,8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي) عام 2016. سوف يتقلص حجم العجز أكثر بحلول عام 2017 ليصل إلى 27 مليار دولار (3,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، أما بعد عام 2017 ستساهم الأهداف الاستراتيجية المحددة في برنامج التحول الوطني، كزيادة المحتوى المحلي وتعزيز الصادرات غير النفطية، في تحسين ميزان الحساب الجاري كما ستضعه في مسار أكثر استقراراً مقارنة بما كان عليه في الماضي، خاصة وأن هذه المبادرات ستقود اقتصاد المملكة باتجاه تنويع مصادر الدخل بعيداً عن البترول.

لقد تباطأ نمو الاقتصاد العالمي في النصف الأول من العام بنسبة أعلى من المتوقع، حيث تراجع استعداد المستثمرين للمخاطرة في الأسواق المالية وتصاعدت مرة اخرى مستويات التذبذب. ونبقى قلقين إزاء استمرار التذبذب وتشدد شروط التمويل العالمي والذي ربما يزداد بسبب توقعات السوق لحدوث ارتفاع في أسعار الفائدة الرسمية. ولكن انعكاسات هذه الأوضاع على المملكة لن تكون كبيرة، حيث أن الأسواق تميز بين الوضع المالي القوي للمملكة وعزمها على الإصلاح والاقتصادات الأخرى الضعيفة. ومع ذلك، فإن أي تأخير في تنفيذ المبادرات الرئيسية لبرنامج التحول الوطني سيؤثر على توقعاتنا.

شكل 13: مؤشر مديري المشتريات

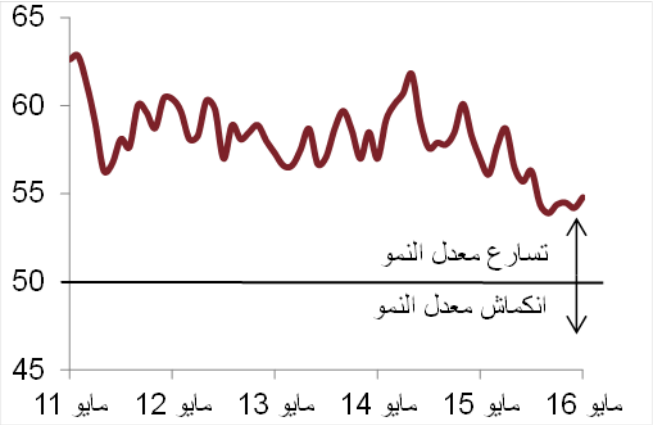

شكل 14: الميزانية العامة وميزان الحساب الجاري

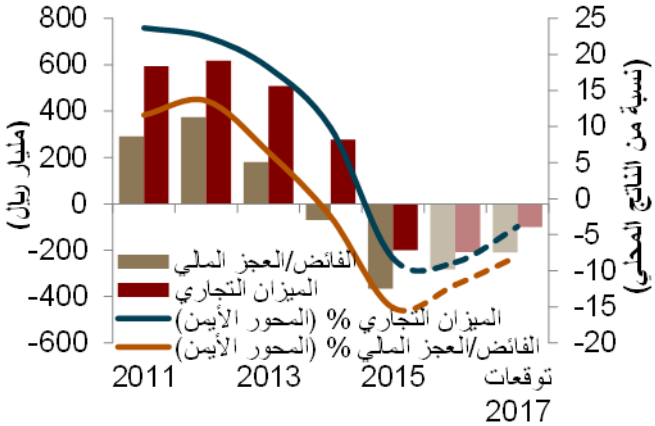

نص مظلل: توقعات بارتفاع أسعار النفط في الفترة القادمة لكنها ستكون أكثر تذبذباً

يعود ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل في الآونة الأخيرة إلى مجموعة تطورات شهدتها الشهور القليلة الماضية. أولاً، أدى انقطاع الإمدادات من كندا ونيجيريا إلى غياب نحو 1,5 مليون برميل في اليوم بصورة مؤقتة عن أسواق النفط العالمية (شكل 15). ثانياً، أدى تباطؤ إنتاج النفط الصخري الأمريكي (أنظر الفقرات التالية) إلى جعل واردات الولايات المتحدة من الخام تنمو بصورة إيجابية على أساس المقارنة السنوية لأول مرة خلال ست سنوات، ويتوقع استمرار هذا النمو مع حلول موسم زيادة استهلاك البنزين في الولايات المتحدة خلال فصل الصيف الذي تزداد فيه حركة التنقل بالسيارات (شكل 16).

رغم تخطي أسعار خام برنت حاجز الـ 50 دولار للبرميل مؤخراً، إلا أن متوسط الأسعار من بداية العام وحتى تاريخه لم يتجاوز 38 دولاراً للبرميل. ورغم وصول أسعار النفط إلى القاع منذ بداية العام فيما يبدو، لكننا لا نزال حذرين إزاء احتمالات تحرك الأسعار بسرعة وفي وقت قصير. ويأتي حذرنا بشأن أسعار النفط من ثلاث جوانب رئيسية؛ العودة السريعة لكميات الخام التي انقطعت عن السوق مؤخراً، حدوث انتعاش في إنتاج النفط الصخري، واستمرار ارتفاع مستويات التذبذب في أسعار النفط.

كما ذكرنا في الفقرات السابقة، أدى انقطاع الإمدادات من كندا ونيجيريا إلى غياب نحو 1,5 مليون برميل يومياً من أسواق النفط. وتشير أحدث التقارير إلى أن المنتجين الكنديين يعملون على استعادة الإنتاج إلى وضعه الطبيعي ببطء، ما سيؤدي إلى استعادة كامل الطاقة الإنتاجية في غضون شهر أو شهرين. أما نيجيريا فيبدو أنها ستواجه على الأرجح فترة أطول من انقطاع الإنتاج، في ظل تواصل هجمات المليشيات على أنابيب النفط والغاز. وقد أدت تلك الهجمات حتى الآن إلى تراجع الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يومياً منذ الشهر الماضي، وتشير الضغوط الاقتصادية المتزايدة والإصلاحات السياسية التي تستهدف الفساد إلى أن الاضطرابات الحالية لن يتم تخطيها بسهولة.

رغم أن إجراءات الخفض الكبير للتكلفة والتطور التقني وعمليات التحوط أتاحت بقاء إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام إيجابياً عام 2015، لكن هذا الحال لن يتكرر عام 2016. وقد شهد إنتاج النفط الأمريكي أول تراجع سنوي له في ثمان سنوات خلال الربع الأول من عام 2016، وساهم هبوط إنتاج النفط غير التقليدي بصفة خاصة في ذلك التراجع. ووفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة، سيواصل الإنتاج الأمريكي تراجعه خلال الفترة المتبقية من عام 2016، ما يؤدي إلى انخفاض إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط بنسبة 9 بالمائة على أساس المقارنة السنوية عام 2016 مقارنة بمتوسط نمو بلغ 14 بالمائة خلال الفترة بين عامي 2012 و2015 (شكل 1). ومع ذلك، فإن الارتفاع الأخير في أسعار النفط يشكل فرصة جيدة للكثير من منتجي النفط الصخري،

يعود ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل إلى انقطاع الإمدادات من كندا ونيجيريا وأيضاً تباطؤ إنتاج النفط الصخري الأمريكي .

متوسط الأسعار من بداية العام وحتى تاريخه لم يتجاوز 38 دولاراً للبرميل.

تشير أحدث التقارير إلى أن المنتجين الكنديين يعملون على استعادة الإنتاج إلى وضعه الطبيعي ببطء.

ومن ناحية أخرى تواجه نيجيريا على الأرجح فترة أطول من انقطاع الإنتاج.

شهد إنتاج النفط الأمريكي أول تراجع سنوي له في ثمان سنوات خلال الربع الأول من عام 2016...

...حيث ساهم هبوط إنتاج النفط غير التقليدي بصفة خاصة في ذلك التراجع.

سيواصل إنتاج الولايات المتحدة تراجعه خلال الفترة المتبقية من العام...

شكل 15: أدى انقطاع بعض الإمدادات في الربع الثاني لعام 2016 إلى تحسن في ميزان النفط العالمي

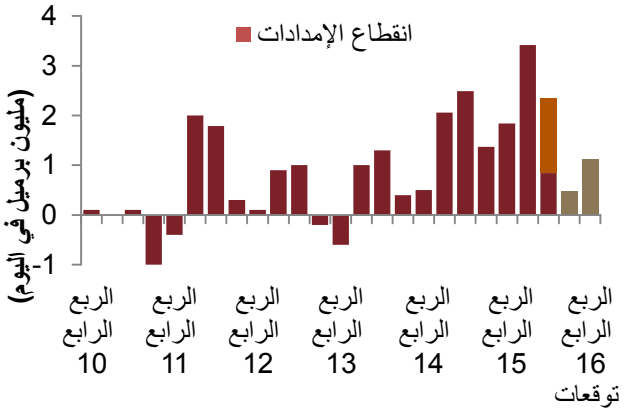

شكل 16: النمو السنوي لواردات الولايات المتحدة من النفط الخام

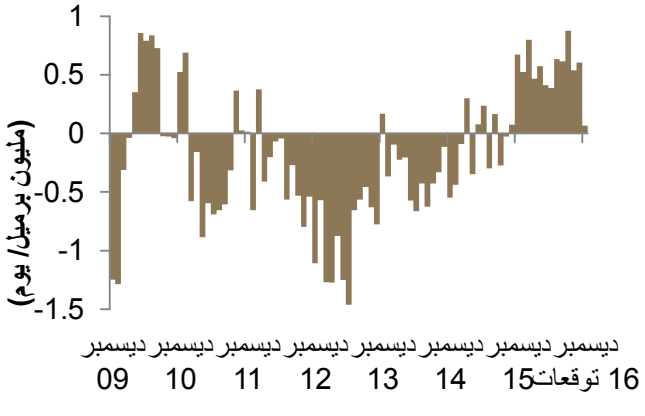

...ما يؤدي إلى انخفاض إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط بنسبة 9 بالمائة على أساس المقارنة السنوية عام 2016.

أشارت تقارير صحفية في مايو 2016 إلى أن بعض شركات التنقيب والإنتاج بدأ بالفعل عمليات الإنتاج في الآبار المحفورة غير المكتملة.

أصبحت أسعار النفط شديدة التذبذب منذ منتصف عام 2014...

...حيث اقتربت مستويات التذبذب في نهاية عام 2015 من مستويات القمة التي شهدناها أثناء الأزمة المالية العالمية.

تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط زاد بنحو 1,2 مليون برميل يومياً عام 2016.

قمنا بتعديل توقعاتنا لمتوسط أسعار خام برنت لعام 2016 ككل وعام 2017 ككل برفعها إلى 44 دولاراً للبرميل و55 دولاراً للبرميل على التوالي من 33 دولاراً و44 دولاراً للبرميل على التوالي حسب تقديراتنا السابقة.

وحتى إن لم يمكّنهم من عكس المسار المتراجع للإنتاج على أساس المقارنة السنوية، إلا أنه بالتأكيد سيجعل تراجع الإنتاج أقل حدة مما يُتوقع الآن. أدى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 50 دولاراً للبرميل إلى زيادة احتمالات عودة برامج التحوط مرة أخرى، ما يشكل طوق نجاة للكثير من شركات النفط الصخري التي أجرت إعادة هيكلة بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، ظل عدد الآبار المحفورة غير المكتملة مرتفعاً خلال الشهور الأخيرة. عندما بدأت أسعار النفط تراجعها في منتصف عام 2014، واصل الكثير من منتجي النفط الصخري عمليات حفر الآبار لكنهم لم يستخرجوا النفط من تلك الآبار، وبذلك أبقت النفط الخام مخزناً في باطن الأرض. وتشير أحدث البيانات إلى أن عدد هذه الآبار ظل يرتفع بصورة مضطردة حتى أكتوبر 2015 (شكل 17). وفي الماضي القريب، أعلن عدد من شركات التنقيب والإنتاج أن أسعاراً عند منتصف الأربعين دولار أمريكي للبرميل ستشجعهم لاستئناف الإنتاج من الآبار المحفورة غير المكتملة، ومع بلوغ متوسط أسعار خام غرب تكساس 47 دولاراً للبرميل في مايو 2016، أشارت تقارير صحفية إلى أن بعض شركات التنقيب والإنتاج بدأ بالفعل عمليات الإنتاج. ورغم أن بدء الإنتاج من الآبار المحفورة غير المكتملة سيؤدي فقط إلى تعزيز إنتاج النفط الصخري في المدى القصير، إلا أنه سيحول دون تراجع الإنتاج الأمريكي الكلي بالسرعة التي يتوقعها المحللون.

وفي الختام، أصبحت أسعار النفط شديدة التذبذب منذ منتصف عام 2014، حيث اقتربت مستويات التذبذب في نهاية عام 2015 من مستويات القمة التي شهدناها أثناء الأزمة المالية العالمية (شكل 18). ورغم تراجع التذبذب في الشهور القليلة الماضية، إلا أنه لا يزال أعلى من المستوى الذي كان سائداً خلال فترة العامين التي تمتد من منتصف عام 2012. هذا المستوى من التذبذب يشير إلى أنه حتى لو ارتفعت الأسعار، على أساس المقارنة السنوية، فإن المسار الذي ستتخذه لن يكون مساراً خطياً (أي: زيادة مضطردة)، بل سيكون مساراً يصعب التنبؤ به.

إلى جانب هذه التطورات، لاتزال الصورة الكلية مستقرة نسبياً منذ بداية العام. تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط زاد بنحو 1,2 مليون برميل يومياً عام 2016، بانخفاض طفيف عن متوسط الزيادة خلال السنوات الخمسة الممتدة بين عامي 2010 و2015، في حين جاءت الإمدادات من روسيا وأوبك قريبة من المستويات القياسية التي شهدناها مطلع العام. خلال الفترة المتبقية من عام 2016، نتوقع أن تستمر المنافسة بين منتجي النفط الرئيسيين، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأسواق مشبعة بالإمدادات.

مع وضع جميع تلك العوامل المذكورة أعلاه في الاعتبار، قمنا بتعديل توقعاتنا لمتوسط أسعار خام برنت لعام 2016 ككل وعام 2017 ككل برفعها إلى 44 دولاراً للبرميل و55 دولاراً للبرميل على التوالي من 33 دولاراً و 44 دولاراً للبرميل على التوالي حسب تقديراتنا السابقة.

شكل 17: زيادة عدد الآبار المحفورة غير المكتملة

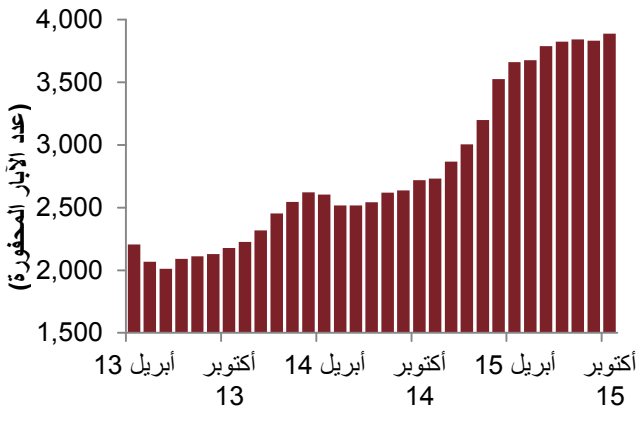

شكل 18: لا يزال التذبذب في أسعار النفط مرتفعاً

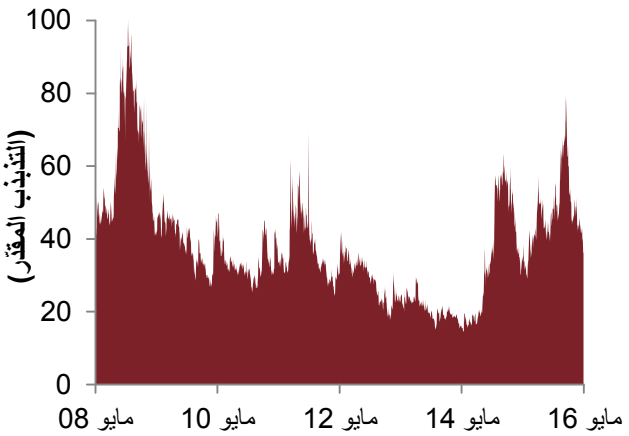

البيانات الأساسية

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 تقديرات	2016 توقعات	2017 توقعات
الناتج الإجمالي الاسمي									
(مليار ريال سعودي)	1,609	1,976	2,511	2,752	2,791	2,827	2,423	2,368	2,629
(مليار دولار أمريكي)	429	527	670	734	744	754	646	632	701
(معدل التغير السنوي)	-17.4	22.8	27.1	9.6	1.4	1.3	-14.3	-2.2	11.0
الناتج الإجمالي الفعلي (معدل التغير السنوي)									
القطاع النفطي	-8.0	-0.1	12.2	5.1	-1.6	2.1	4.0	0.9	2.1
القطاع الخاص غير النفطي	4.9	9.7	8.0	5.5	7.0	5.4	3.4	2.4	2.8
القطاع الحكومي	6.3	7.4	8.4	5.3	5.1	3.7	2.5	2.1	2.1
معدل التغير الكلي	1.8	4.8	10.0	5.4	2.7	3.6	3.5	1.7	2.4
المؤشرات النفطية (متوسط)									
خام برنت (دولار/برميل)	61.7	79.8	112.2	112.4	109.6	99.4	52.1	43.8	54.5
سلة الخام السعودي (دولار/برميل)	60.4	77.5	103.9	106.1	104.2	95.7	49.4	40.8	51.5
الإنتاج (مليون برميل/يوم)	8.2	8.2	9.3	9.8	9.6	9.7	10.2	10.2	10.5
مؤشرات الميزانية العامة (مليار ريال سعودي)									
إيرادات الدولة	510	742	1,118	1,247	1,156	1,040	608	578	659
منصرفات الدولة	596	654	827	873	976	1111	975	861	869
الفائض/العجز المالي	-87	88	291	374	180	-71	-367	-283	-210
(كنسبة من الناتج الإجمالي)	-5.4	4.4	11.6	13.6	6.5	-2.5	-15.1	-12.0	-8.0
الدين العام المحلي	225	167	135	99	60	44	142	263	433
(كنسبة من الناتج الإجمالي)	14.0	8.5	5.4	3.6	2.2	1.6	5.9	11.1	16.5
المؤشرات النقدية (متوسط)									
التضخم (معدل التغير السنوي)	4.1	3.8	3.7	2.9	3.5	2.7	2.2	3.9	4.6
سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.5	3.3
مؤشرات التجارة الخارجية (مليار ريال سعودي)									
عائد صادرات النفط	626	807	1,191	1,265	1,208	1,070	582	483	590
عائد الصادرات الإجمالي	721	942	1,368	1,456	1,410	1,284	759	672	794
الواردات	327	365	450	532	575	594	581	552	555
الميزان التجاري	395	576	918	925	835	690	177	120	239
ميزان الحساب الجاري	79	250	595	618	508	277	-201	-209	-102
(كنسبة من الناتج الإجمالي)	4.9	12.7	23.7	22.4	18.2	9.8	-8.3	-8.8	-3.9
الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية	1,538	1,669	2,040	2,462	2,721	2,746	2,312	1,947	1,687
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
تعداد السكان (مليون نسمة)	26.7	27.4	28.2	28.9	29.6	30.3	31.0	31.7	32.4
معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)	10.5	10.5	12.4	12.1	11.7	11.7	11.5	11.4	11.2
متوسط دخل الفرد	16,095	19,211	23,766	25,401	25,146	24,878	20,828	19,912	21,638

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2016 و2017. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من موقع "رؤية السعودية 2030"، الهيئة العامة للاحصاءات، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.